

واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وتحديات تطبيقها لمكافحة فساد الإدارات العمومية.

واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وتحديات تطبيقها لمكافحة فساد الإدارات العمومية.

ط/ بومعزة إيمان¹

ملخص:

تزايد الاهتمام بحكومة المؤسسات وأصبحت تتبوأ مكانة الصدارة بالنسبة لجميع دول العالم ومجتمعات الأعمال وذلك نظرا لدورها ومدى تأثيرها على مسار الأحداث الدولية، خصوصا بعد التغيرات التي شهدتها العالم خلال العقدين الأخيرين والمتتمثلة أساسا في الأزمات المالية الكبرى وانهيار المؤسسات وتفشي الفساد الإداري .

وهذا ما دفع برغبة الجزائر في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي وبدل مجهود نحو بناء إطار مؤسسي لحكومة مؤسساتها حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها فضلا عن قيام الحوكمة بتنفيذ إصلاحات هيكلية والعمل على الإصلاح الإداري وهذا تم إصدار ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 كمسعى يهدف لتطبيق مبادئ الحوكمة على أرض الواقع، هذا وأصبح من الواقع تماما أن إدارة المؤسسات من خلال مفهوم الحوكمة يحدد بدرجة كبيرة مصير المؤسسات خاصة وأن هذه الأخيرة تعد الخلية الأساسية في تنمية أي اقتصاد.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، جزائر، مؤسسات، اقتصاد.

Résumé :

L'intérêt croissant pour le gouvernement devenu une priorité pour tous les pays du monde et les milieux d'affaires en raison de leur rôle et de leur impact sur le cours des événements internationaux, surtout après les changements observés à l'échelle mondiale au cours des deux dernières décennies, principalement dans les crises financières majeures, l'effondrement des institutions et la propagation de la corruption administrative.

Ainsi en est-il du désir de l'Algérie de s'intégrer dans la communauté économique mondiale et de s'ériger en un cadre institutionnel pour la gouvernance de ses institutions en améliorant son climat des affaires et

1 طلبة دكتوراه السنة الثالثة قانون عام اقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان.

en ouvrant son économie. De ce fait, la gouvernance a mis en œuvre des réformes structurelles et réformé la gouvernance, la charte de gouvernance 2009 a été publiée comme une tentative de mise en œuvre des principes de gouvernance sur le terrain. Dans une large mesure le sort des institutions, d'autant plus que ce dernier est la cellule principale dans le développement de toute économie.

Mots-clés : Gouvernance, Algérie, institutions, économie.

Abstract:

Increasing interest in the government of institutions has become a priority for all countries of the world and the business community due to its role and impact on the course of international events, especially after the changes witnessed by the world during the last two decades, mainly in the major financial crises, the collapse of institutions and the spread of administrative corruption. In increasing integration with the global economic community and in an effort to build an institutional framework for the governance of its institution As it improved its business climate and opened up its economy. Governance also implemented structural reforms and reformed the governance. The 2009 Governance Charter was issued as an effort to implement the principles of governance on the ground. To a large extent the fate of institutions, especially as the latter is the main cell in the development of any economy.

Keywords: Governance, Algeria, institutions, economy.

مقدمة:

ظهرت حوكمة المؤسسات نتيجة الانهيارات والفضائح الكبيرة خاصة خلال فترة الأزمات المالية والفجوة بين مكافآت الإدارة العليا والأداء الحقيقي للمؤسسات، علاوة على حالات الفشل فيها عبر العالم والإخفاق في جذب رؤوس الأموال، هذا ما جعل المؤسسات عاجزة عن المنافسة وتنمية استثماراتها إضافة إلى عدم قدرة المستثمرين على تحليل فرص الاستثمار ومقارنتها وانعدام الشفافية اللازمة لذلك. مع عدم الدقة والوضوح في القوائم المالية، ما استلزم الاهتمام الموضوع على كافة المستويات حيث اهتمت المنظمات الدولية بوضع مبادئ

حوكمة المؤسسات لتكون بمثابة نقاط مرجعية يتم الاسترشاد بها عند تطبيق هذه المعايير في الواقع العملي، والآليات اللازمة للعمل بها ازداد الحديث في السنوات الأخيرة عن قضية حوكمة المؤسسات حيث نالت اهتمام عالمي كبير، نظرا لدورها في حماية المؤسسات من التعرض لحالات التعثر، الفشل الإداري والمالي ومخاطر التصفية والخروج من بيئة الأعمال من جهة، وعملها على تعظيم قيمة المؤسسة في السوق وضمان بقائها تم استمرارها على المدى الدولي والإقليمي والمحلي من جهة أخرى وبهذا نطرح الإشكالية التالية: ماهو واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وماهي طرق تجسيدها لمكافحة فساد الإدارات العمومية؟ وبهذا لا يمكن الحديث عن الحوكمة ومبادئها دون الإشارة إلى كل من موضوع الفساد الإداري والإصلاح الإداري كما سنتطرق إلى واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وذلك من خلال ما يلي:

أولاً.- حوكمة المؤسسات في الجزائر وتحديات تطبيقها:

أ.- واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر:

في شهر جويلية 2007، انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول حوكمة المؤسسات وقد شكل هذا الملتقى فرصة مواتية لتلاقي جميع الأطراف الفعالة في عالم المؤسسة، وخلال فعاليات هذا الملتقى تبلور فكرة الميثاق الجزائري للحكم الراشد كأول توصية وخطوة عملية تتخذ حيث يعتبر هذا الميثاق الذي صدر سنة 2009 كإطار ودليل إرشادي يسمح بفهم المبادئ الأساسية للحوكمة¹، وقامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بالمبادرة لاكتشاف طرق تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية فأصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات ووضع إطار حوكمة المؤسسات الجزائري، كما انه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009، أعلنت فيه اللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات عن إصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائري، ويتضمن الميثاق جزأين وملاحق كما يلي:

سنتطرق الى الدوافع التي أدت إلى إن يصبح الحكم الراشد ضروريا في الجزائر كما أنه يربط الصلات مع المؤسسة الجزائرية الصغيرة و المتوسطة.

ب.- تحديات تطبيق حوكمة المؤسسات في الجزائر

يواجه تطبيق الحوكمة على أرض الواقع مجموعة من التحديات يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

1/ الفساد الإداري:

1 وزارة المؤسسات الصغنة والمتوسطة والصناعات التقليدية، « ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية »، 2009، ص 17

عادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة، وينتج عنه العديد من الآثار السلبية والخطئة، فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة يعمل على ربوب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب ذلك للفساد تكاليف اقتصادية أخرى، انخفاض الاتفاق الحكومي على المشاريع ذات التوجهات الاجتماعية، زيادة سوء تخصيص الموارد، والتحدي الأكبر الذي يواجه مطبق الحوكمة و اتساع نطاق الفساد ليشمل الأجهزة الحكومية المسؤولة أساسا عن محاربة الفساد، لأن الحكومات الفاسدة دائما ما تقف في وجه الإصلاحات التشريعية، وذلك لحرصهم على استمرار المناخ الفاسد الذي يمنحهم مكاسب كثيرة.

2/الممارسة العملية والديمقراطية:

إذا كانت الاقتصاديات النامية والصاعدة تحاول إن تطبق الحوكمة بشكل سليم ، فإنها في إطار السعي أصبح من الواجب عليها أن تعمل على إرساء قواعد البيروقراطية والتي من آثارها الايجابية:

تعتبر البيروقراطية آلية تلقائية لعملية تداول السلطة، وذلك لقيامها على مبادئ التعددية والحرية،والتي تقف حائلا أما سعي أي طرف أو أية قوى سياسية للانفراد بالسلطة، وذلك يعمل على تضيق نطاق الفساد والآثار السلبية الناجمة عنه.

3/ احترام سلطة القانون:

لا يمكن لأي شيء أن يكون فعالا الا اذا تقيّد بالقانون وهكذا هو حال الحوكمة، فلا تكون هناك

حوكمة فعالة الا اذا كان هناك قوانين تدعمها ، وتأتي اهمية سلطة القانون كونها إحدى الأدوات التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية.

4/ انشاء علاقة سليمة بين أصحاب المصالح :

ان عمليات التواطؤ والفساد التي تتم بين مجالس الادارة وكبار المديرين التنفيذيين لا تضر فقط بحقوق أصحاب المصالح، ولكنها تضر أيضا بالشركة ومستقبلها لذا من الضروري أن يكون هناك حزمة من الاجراءات والسياسات التي تعت بحماية حقوق أصحاب المصلحة بالشركة.

ج.- إجراءات تحسين حوكمة المؤسسات

حتى يكون هناك تطبيق سليم لحوكمة الشركات لا بد من وجود مجموعة من الإجراءات

واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وتحديات تطبيقها لمكافحة فساد الإدارات العمومية.

يعتمد عليها نظام حوكمة الشركات لتحسين أدائها¹ وتتمثل هذه الاجراءات فيما يلي:

1. اجراءات قصيرة الأجل:

تقوم الشركة باتباع سياسة مكتوبة خاصة بحوكمة الشركات يتم الافصاح والاعلان عنها، هذه السياسة يجب ان توضح توضح انشاءمجلس الادارة ودور أعضائه والكفاءات الخاصة بهم وانشاء رئيس ادارة استشاري، كذلك لا بد أن توضح اتصالات مع مساهمي الاقلية ومعاملاتهم ونظم المحاسبة والافصاح ومعاملة المساهمين الآخرين، وكذا تعيين مراجعين مستقلين ونشر جدول زمني بدا سيحدث بالشركة.

- تنص سياسة حوكمة الشركات على إنشاء مجلس إدارة استشاري مكوف من ثلاثة أو أربعة أعضاء، والغرض من إنشاء مجلس إداري استشاري هو المساعدة في عملية اتخاذ القرار عن طريق تزويد الإدارة بمجلس الإدارة بآراء موضوعية ذات بعد مستقل وكذا تزويد مساهمي الشركة بمرشحين محتملين للعمل كأعضاء مجلس إدارة مستقلين.

- تقوم الشركة بتعيين عضو لمجلس إدارة منتدب من بين الخبراء الموجودين في السوق - تقوم الشركة بإتباع سياسة بيئية اجتماعية للشركة اتجاه المواطنين ويتم الإفصاح والإعلان عنها.

- تؤكد الوثائق الأساسية للشركة مع ضمان معاملة متساوية لمساهمي الأقلية.

2. إجراءات متوسطة الأجل:

تعمل سياسة حوكمة الشركات على تكوين لمجلس الإدارة الاستشاري خلال عام واحد، ويعقد هذا المجلس الاستشاري أربعة اجتماعات سنويا، وللشركة جدولا للاجتماعات والمستندات الاساس للمجلس الاستشاري أربعة اجتماعات سنويا، وللشركة جدولا للاجتماعات والمستندات الأساسية للاجتماعات، وتقدم إلى أعضاء مجلس الإدارة الاستشاري قبل مواعيد الاجتماعات حيث تنص سياسة حوكمة الشركات على ما يلي:

- تعيين عضو من مجلس الإدارة مستقلا وغير موظف من خلال عامين، ويمكن إن يكون عضوا بمجلس الإدارة الاستشاري.

- أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي المقدم إلى المساهمين عن محتوى ومدى تنفيذ سياسة الشركة المكتوبة الخاصة بحوكمة الشركات والسياسة البيئية الاجتماعية للشركة

1 . مركز الدشروعات الدولية الخاصة، «حوكمة الشركات قضايا واتجاهات»، نشرة دورية، العدد 132009

اتجاه المواطنين.

- أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي عن مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات.

ثانياً.- تعريف الفساد الإداري ومظاهره وأسبابه:

آ.- تعريف الفساد

لقد وردت تعاريف عديدة للفساد ، إذ لا يوجد تعريف واحد محدد له ، إلا أنها تمحورت جميعها على مضمون واحد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة.

كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطق(المحسوبية والمنسوبية) أو سرقة أموال الدولة مباشرة¹.

. تعريف الفساد الإداري:

هو جميع المحاولات التي يقو بها المدراء والعاملون يضعون من خلالها مصلحتهم الخاصة، غير المشروعة فوق المصلحة العامة، متجاوزين القيم التي تعهدوا باحترامها وخدمتها. هو تصرف مقبول ومرغوب من طرفين أو أكثر تعجز الطرق الرسمية والتقليدية عن تحقيق مصالحهما والوصول إلى أهدافهم الشخصية².

ب.-: مظاهر الفساد المالي والإداري:

تتجلى مظاهر الفساد المالي والإداري، في مجمل الانحرافات والمخالفات للقواعد والأحكام التي تنظم عمل التنسيق الإداري والمالي في الدولة.

***الرشوة:** هي الحصول على أموال أو إي منافع أخرى، من اجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه

***المحسوبية:** هي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لذا الشخص، مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن يكونوا مستحقين لها.

***المحاباة:** هي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق، للحصول على مصالح معينة.

1 . - محمد صادق اسماعيل، الفساد الاداري في العالم العربي مفهومه وابعده المختلفة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط 1، القاهرة 2014 ، ص 16

2 عز الدين بن تري، منصف شرفي، «الفساد الاداري اسبابه واثاره وطرق مكافحته»، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطنى حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، 2012 ، ص 3

و اقع حوكمة المؤسسات في الجزائ وتحديات تطبيقها لمكافحة فساد الإدارات العمومية.

***الوساطة:** هي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة

***نهب المال العام :** أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير حق وتحت تسميات مستقلة .

الابتزاز: هو الحصول على الأموال بطريقة معينة في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

ج.-: أسباب الفساد الإداري

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات بالرغم من وجود شبه إجماع على كون إن هذه الظاهرة سلوك إنساني سلبي تحركه المصلحة الذاتية، ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة على سبيل المثال لا الحصر¹:

-انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

-ضعف أجهزة الرقابة وعد استقلالياتها .

-تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفتات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حادثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفسادين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة.

-ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعد اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة وصارمة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد.

-ضعف وانحصار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين ، لما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها ويعزز من استعدادهم لسلوك طرق مستقيمة للحصول عليها ويشجع بعض المتمكنين من ممارسة الوساطة والمحسوبية والمحابة وتقبل الرشوة.

-تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.

1 نور العقاد، «الفساد الإداري»، مذكرة بزرج ضمن متطلبات نيل شهادة الداجست، بخصص ادارة اعما جامعة دمشق كلية الاقتصاد ، 2013 ، ص 36

-غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام .

-غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

-غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبيها .

-ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي

-الأسباب الخارجية للفساد، والتي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين ومنتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية.

ثالثاً- دور الحوكمة في الإصلاح الإداري والحد من الفساد الإداري

آ.- مفهوم وأهداف الإصلاح الإداري :

عرف الإصلاح الإداري بأنه سلسلة من التحسينات التي تبدأ بإعادة تنظيم الهيكل الإداري في التغيرات الإدارية البسيطة في أساليب العمل، وكذلك أي تغير أصلي في العمل وفي التنظيم الإداري للجهاز والإفراد ونظرة الناس لجميع هذه الأمور مما يدعو لتغير في أنماط سلوك الأفراد وأساليب التنظيم. وعرف كذلك بأنه عبارة عن تحسين الجوانب الإنسانية التي تهدف لزيادة الكفاءة وإنتاجية الجهاز الحكومي¹.

ب.- أهداف الإصلاح الإداري:

يقوم الإصلاح الإداري على مجموعة من الأهداف والغايات، وبتحديد أهدافه بإستراتيجية السياسة العامة للدولة، ويعد تحديد أهداف الإصلاح الإداري عملية منظمة ومدروسة قائمة على أسس واعتبارات محددة تفرضها عوامل وظروف معينة.

-مكافحة الخلل ومحاربة الفساد باستئصال أسبابه، وتحسين مستوى الموارد وتحقيق مزيد من الفعالية والإنتاجية.

-إعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة في صيغة جديدة تستجيب للأدوار الجديدة تكيفا للتحولات الداخلية والخارجية للدولة، مما يحسن مستوى الأداء في الجهاز الإداري وزيادة درجة الفعالية.

1 فيصل بن معيض آل سمير، «استراتيجية الإصلاح الاداري ودورها في تعزيز الامن الوطني»، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2007، ص42

واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وتحديات تطبيقها لمكافحة فساد الإدارات العمومية.

-تحسين الأداء الوظيفي للعاملين في الجهاز الحكومي بشتى مستوياتهم الوظيفية وتحسين الأداء المؤسسي للقرارات والدوائر والمؤسسات العامة.

-تطوير وتحسين أداء الخدمة العمومية من خلال تخطيط تنمية الموارد البشرية وتدريبها وصقل مهاراتها نظريا وعمليا.

-ترشيد عملية الإنفاق الحكومي عن طريق وضع وضبط آليات تسيير مالي فعال .

-استحداث منظومة قيم جديد في إطار العلاقة بين المواطن والإدارة وذلك بإعادة صياغ ميثاق هذه العلاقة والأخذ بعين الاعتبار السياق العام الجديد لمهام الدولة.

هذا وأضحت حوكمة المؤسسات عاملا رئيسيا يؤثر في نجاح أعمال الأسواق الناشئة، ففي الوقت الذي يخلق فيه الاقتصاد العالمي فرصا متزايدة وتهديدات تنافسية يعد تأسيس ممارسات رشيدة وجيدة للحوكمة جزءا مهما من أية إستراتيجية تهدف للنجاح، حيث ستساعد المؤسسات على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، كما تؤدي قواعد الحوكمة إلى تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة. مع التأكيد على أهمية الالتزام بإحكام القانون وضمان وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجان مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ¹.

كما تجدر الإشارة إلى أن ضوابط الحوكمة لها العديد من المنافع التي يمكن للمؤسسة بل والدول من أن تجني ثمارها والمتتمثلة في²:

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري.
- رفع مستويات الأداء للمؤسسات وما يترتب عليها من دفع لعجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك المؤسسات
- زيادة قدرة المؤسسات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
- توفير الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للمؤسسة أن تحدد أهدافها وكيفية تحقيقها.
- تقليل مخاطر إلى حدها الأدنى
- تحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال

1 إبراهيم سيد احمد، «حوكمة الشركات ومسؤولية للشركات غير الوطنية وغسيل الأموال»، 2010، ص 162
2 عطا الله و راد خليل، د. محمد عبد الفتاح العشماوي، «الحوكمة المؤسسية- مدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة»، 2008، ص 28

- وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وإداريا وأخلاقيا.
- وضع أنظمة الرقابة على إدارة المؤسسة وأعضاء مجلس إدارتها بالشكل الذي يفيد في تحسين المهارات القيادية.
- تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

وبالتالي فالحوكمة توفر للمستثمرين سيولة أكبر وذلك لبنائها للثقة والكفاءة في أسواق المال، وهذا ما يتيح لهم فرص أكبر في تنويع أصولهم. بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية والتجديد والابتكار الناجم عن المنافسة الشريفة والعادلة.

في نهاية الأمر لا بد من الإشارة إلى أهم هدف لحوكمة المؤسسات هو العمل على المسائلة والمحاسبة ومحاربة الفساد بكل صوره، بالإضافة إلى تطبيق مبدأ الأخلاق الحميدة والمعاملات الإنسانية مع مختلف أطراف التعامل، فالجوانب الأخلاقية في عمل المؤسسات هي الأكثر ملائمة لدعم الحوكمة الناجحة.

والجدول التالي يمثل و يبين تحقق الأهداف عند تطبيق الحوكمة المؤسسية:

أهداف ونتائج تطبيق الحوكمة

اهداف حوكمة المؤسسات				
كبح مخالفات الإدارة	تقليل المخاطر	حماية حقوق ومصالح المساهمين	تعميق دور أسواق المال	زيادة الثقة بالاقتصاد الوطني
نتائج تطبيق الحوكمة المؤسسية				
إظهار الشفافية	تحسين الأداء المالي	المحافظة على السمعة الاقتصادية	الانفتاح على أسواق رأسمال	الالتزام بالسلوكيات والممارسات المهنية

المصدر: د. علاء فرحان طالب، «الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف»،

2011 ، ص 45

ت.- أسس حوكمة المؤسسات وأهميتها في مكافحة الفساد في الإدارات العمومية

ومن ابرز الأسس لتطبيق الحوكمة تلك التي قدمها البنك الدولي الذي وضع مؤشرات

واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وتحديات تطبيقها لمكافحة فساد الإدارات العمومية.

محددة لفهم وتطبيق الحوكمة كما يلي¹:

*إبداء الرأي والمساءلة:

وهو مبدأ يضمن لمروعة من المؤشرات التي تقيس جوانب عدة من العملية² السياسية ، كمدى قدرة المواطن على المشاركة في الانتخابات والحرية المدنية واستقلال الإعلام ، وبصيغة أخرى فهو يمثل العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها.

***الفعالية الحكومية:** وتشمل مؤشرات الخدمة العامة ومدى تفشي البيروقراطية ، كفاءة المواطنين.

***نوعية التشريعات والأطر التنظيمية :** ويركز هنا على مقدرة الحكومة على وضع لوائح تنظيمية.

حكم القانون: يتمثل في مؤشرات قياس شعور المواطن بالثقة في سيادة القانون في البلاد سيما فيما يتعلق بمعدل الجريمة وفعالية الأجهزة القضائية ، نوعية تنفيذ العقود والتعهدات .

***مكافحة الفساد :** ويشمل هذا المقياس مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ومدى تأثر الفساد في بيئة الأعمال، وشيوع الرشوة في المصالح والإدارات العمومية.

الخاتمة:

تعد الحوكمة من المواضيع الحديثة التي يتم تداولها في الوقت الحالي ويجب الإشارة إن تبني مبادئ الحوكمة في أي بلد لا يمكن إن يتحقق إلا إذا كان هناك مناخ وبيئة تضمن تطبيق تلك المبادئ، وهذا ضمن الأطر القانونية والتنظيمية، ويمكن القول أن عمليات وضع أي من التشريعات تمثل إحدى تحديات المؤسسات العمومية أو الخاصة ، خاصة في الدول النامية وتبرز أهمية الحوكمة في تطوير البيئات التنظيمية ، وذلك من خلال علاقتها بآليات وإجراءات الإصلاح الإداري الذي يعد احد العناصر المهمة في نظام الحوكمة الذي يساهم في ضبط العمل وتوجيه العمليات نحو النجاح محاربة الفساد.

ويعتمد مستقبل هذه المؤسسات على مواجهة تلك التحديات، ويتطلب النجاح في القطاعين الخاص والعام معا، وإنشاء ووضع أطر قانونية وتنظيمية بهدف خلق جو من الثقة من خلال السلوك الأخلاقي والإشرافي ، كون إن القطاع العام بصفة خاصة يواجه تحديات

1 محمد حسن يوسف، «محددات الحوكمة و معاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر» ، 2007 ، ص 5
2 وفاء رايس ، ليلي بن عيسى، «الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارات العمومية الجزائرية»، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 2013 ، ص

تتمثل في غرس مبادئ الحوكمة في المؤسسات العمومية الإدارية باعتبارها المساهم الأكبر في خلق فرص العمل والمساهمة في تحقيق التنمية .

قائمة المراجع:

- إبراهيم سيد احمد، «حوكمة الشركات ومسؤولية للشركات غير الوطنية وغسيل الأموال.
- عطا الله و راد خليل، د. محمد عبد الفتاح العشماوي، «الحوكمة المؤسسة- مدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة.
- فيصل بن معيض آل سمير، «استراتيجية الإصلاح الإداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني»، الرياض جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- نور العقاد، «الفساد الإداري»، مذكرة بزرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة اعمال جامعة دمشق كلية الاقتصاد.
- عز الدين بن تري، منصف شرفي، «الفساد الإداري اسبابو وأثاره وطرق مكافحته»، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري المالي.
- . - محمد صادق إسماعيل، الفساد الإداري في العالم العربي مفهوم وأبعده المختلفة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط 1، القاهرة، 2014.
- مركز الدشروعات الدولية الخاصة، «حوكمة الشركات قضايا واتجاهات»، نشرة دورية،
- وزارة المؤسسات الصغّنة والدتوسطة والصناعات التقليدية، «ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية.
- محمد حسن يوسف، «محددات الحوكمة و معاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر.
- وفاء رايس، ليلي بن عيسى، «الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارات العمومية الجزائرية»، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة.